

## المعونة في الجدل لأبي إسحاق الشيرازي

علم الجدل ، علم نشأ وترعرع في ظل المناظرات المحتمدة بين أنصار المذهب الحنفي والمذهب الشافعي في القرن الرابع والخامس على وجه الخصوص ، وهو يمثل الجانب التطبيقي لقواعد الأصول وتعد الكتابة فيه قليلة و" المعونة " من أفضل ما كتب في الباب

الحمد لله حق حمده وصلى الله على محمد خير خلقه وعلى اصحابه واهل بيته

لما رأيت حاجة من يتفقه ماسة الى معرفة ما يعترض به من الادلة وما يجاب به عن الاعتراضات ووجدت ما عملت من الملخص في الجدل مبسوطا صنفت هذه المقدمة لتكون معونة للمبتدئين وتذكرة للمنتهيين مجزية في الجدل كافية لاهل النظر وقدمت على ذلك بابا في بيان الادلة ليكون ما بعده من الاعتراضات والاجوبة على ترتيبه وما توفيقى الا بالله عليه توكلت وهو حسبي ونعم الوكيل واياه أسأل أن ينفع به في الدنيا والاخرة انه قريب مجيب باب بيان **وجوه ادلة الشرع** وادلة الشرع ثلاثة اصل ومعقول اصل واستصحاب حال فالاصل ثلاثة الكتاب والسنة والاجماع واطاف اليه الشافعي ص 27

رحمه الله في القديم قول الواحد من الصحابة فجعله اربعة **فاما الكتاب** فدلالته ثلاثة النص والظاهر والعموم **فالنص** هو اللفظ الذي لا يحتمل الا معنى واحد كقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة : **( ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق )** وما اشبه ذلك مما لا يحتمل الا معنى واحدا وحكمه ان يصار اليه ولا يترك الا بنص يعارضه **والظاهر** كل لفظ احتمل امرين وهو في احدهما اظهر وهو ضربان **ظاهر بوضع اللغة** كالامر يحتمل الايجاب ويحتمل النوب إلا انه في الايجاب اظهر وكالنهى يحتمل التحريم ويحتمل الكراهة والتنزيه الا انه في التحريم اظهر وكسائر الالفاظ المحتملة لمعنيين وهو في احدهما اظهر

وحكمه ان يحمل على اظهر المعنيين ولا يحمل على غيره الا بدليل  
**وظاهر بوضع الشرع** كالاسماء المنقولة من اللغة الى الشرع كالصلاة في  
اللغة اسم للدعاء وفي الشرع اسم لهذه الافعال المعروفة والحج في  
اللغة اسم للقصد وفي الشرع اسم لهذه الافعال المعروفة وغير ذلك من  
الاسماء المنقولة من اللغة الى الشرع  
وحكمه ان يحمل على ما نقل اليه في الشرع ولا يحمل على غيره الا  
بدليل

ومن اصحابنا من قال ليس في الاسماء شيء منقول بل الصلاة هي الدعاء  
والحج هو القصد وانما هذه الافعال زيادات اضيفت اليها وليست منها كما  
اضيفت الطهارة الى الصلاة وليست منها فعلى هذا تحمل هذه الالفاظ  
على موضوعها في اللغة ولا تحمل على غيره الا بدليل  
**والعموم** كل لفظ عم شيئين اثنين فصاعدا على وجه واحد لا مزية لاحدهما  
على الاخر

والفاظه اربعة اسماء الجموع كالمسلمين والمشركين والابرار والفجار  
(ص 29)

والاسم المفرد اذا عرف بالالف واللام كالرجل والمرأة والمسلم  
والمشرك

ومن اصحابنا من قال ليس هذا من الفاظ العموم  
والاول اصح

والاسماء المبهمة كمن فيمن يعقل وما في ما لا يعقل و أي في الجميع و  
حيث و أين في المكان و متى في الزمان  
والنفي في النكرات كقوله عليه السلام: "**لا يقتل مسلم بكافر**" وما رأيت  
رجلا وما اشبهه

فحكم هذه الالفاظ ان تحمل على العموم ولا يخص منه شيء الا بدليل  
**واما السنة** فدلالاتها ثلاثة قول وفعل واقرار  
فالقول على ضربين مبتدأ وخارج على سبب  
فالمبتدأ ينقسم الى ما ينقسم اليه الكتاب من النص والظاهر والعموم

فالنص كقوله عليه السلام " **في اربعين شاة شاة** " وما أشبهه أخرجه الترمذي في الزكاة فحكمه ان يصار اليه ولا يترك الا بنص يعارضه والظاهر كقوله عليه السلام " **حتيه ثم اقرصيه ثم اغسله بالماء** " فيحمل أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة على الوجوب ولا يصرف الى الاستحباب الا بدليل والعموم كقوله عليه السلام " **من بدل دينه فاقتلوه** " فيحمل على العموم أخرجه البخاري في كتاب الجهاد في الرجال والنساء ولا يخص الا بدليل **والخارج على سبب ضربان مستقل دون السبب** كما روي انه قيل له عليه السلام انك تتوضأ من بئر بضاعة وانما يطرح فيها دم المحايض ولحوم الكلاب وما ينجي الناس فقال عليه السلام " **الماء طهور لا ينجسه شيء** " فحكمه حكم القول والمبتدأ

ص 31

ومن اصحابنا من قال يقصر على السبب الذي ورد فيه وليس بشيء أخرجه الترمذي وغيره **وضرب لا يستقل دون السبب** كما روي ان اعرابيا قال له جامعة في شهر رمضان بالنهار فقال: " **اعتق رقبة** " فيصير قول الرسول مع السبب كالجمله أخرجه البخاري وغيره الواحدة كأنه قال عليه السلام اذا جامعة فاعتق **واما الفعل فضربان احدهما** ما فعله على غير وجه القربة فهو كالمشي والاكل وغيرهما فيدل على الجواز **والثاني** ما فعله على وجه القربة فهو على ثلاثة اضراب **احدها** ان يكون امثالا لامر فتعتبر بذلك الامر ان كان واجبا فهو واجب وان كان ندبا فهو ندب **والثاني** ان يكون بيانا لمجمل فتعتبر بالمبين ان كان واجبا فهو واجب وان كان ندبا فهو ندب

ص 32

**والثالث** ان يكون مبتدأ ففيه ثلاثة اوجه

احدهما انه يقتضي الوجوب ولا يصرف الى غيره الا بدليل  
والثاني انه يقتضي الندب ولا يصرف الى غيره الا بدليل  
والثالث انه على الوقف فلا يحمل على واحد منهما الا بدليل  
واما الاقرار فضربان

احدهما ان يسمع قولاً فيقر عليه كما روي انه سمع رجلاً يقول الرجل يجد  
مع امرأته رجلاً ان قتل قتلتموه وان تكلم جلدتموه وان سكت سكت على  
غيظ ام كيف يصنع أخرجه البخاري في اللعان  
فحكمه حكم قوله عليه السلام وقد بيناه  
والثاني ان يرى رجلاً يفعل فعلاً فيقره عليه كما روي انه رأى  
ص 33

أي الراوي قيس بن فهد يصلي ركعتي الفجر بعد الصبح أخرجه أبو داود  
وغيره

فحكمه حكم فعله وقد بيناه

واما الاجماع فهو اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة فذلك ضربان  
احدهما ما ثبت بقول جميعهم كاجماعهم على جواز البيع والشركة  
والمضاربة وغير ذلك من الاحكام

فحكمه ان يصار اليه ويعمل به ولا يجوز تركه بحال

والثاني ما ثبت بقول بعضهم او فعله وسكوت الباقيين مع انتشار ذلك فيهم  
ص 34

فذلك حجة وهل يسمى اجماعاً فيه وجهان

وقال ابو علي بن ابي هريرة ان كان ذلك حكماً من امام او قاض لم يكن  
حجة وان كان فتياً من فقيه فهو حجة  
والاول اصح

واما قول الواحد من الصحابة اذا لم ينتشر ففيه قولان

قال في الجديد ليس بحجة فعلى هذا لا يحتج به ولكن يرجح به

وقال بعض اصحابنا يحتج به مع قياس ضعيف وليس بشيء

وقال في القديم هو حجة فعلى هذا يحتج به ويقدم على القياس وهل  
يخص به العموم فيه وجهان

واما ادلة المعقول فتلاثة فحوى الخطاب ودليل الخطاب ومعنى الخطاب  
فاما فحوى الخطاب فهو ان ينص على الاعلى وينبه على الادنى او ينص  
على الادنى فينبه على الاعلى وذلك مثل قوله تعالى (ومن أهل الكتاب  
من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك)  
ونبيه عن التضحية بالعوراء ونبه به على العمياء أخرجه مالك وغيره  
فحكم هذا حكم النص

واما دليل الخطاب فهو ان يعلق الحكم على احد وصفي الشيء كقوله  
تعالى: (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن) وقوله عليه السلام  
ص 36

" في سائمة الغنم زكاة " فدل على ان غير الحامل لا نفقة لها وغير  
السائمة لا زكاة فيها

وقال ابو العباس بن سريج لا يدل على حكم ما عدا المذكور  
والمذهب الاول

فاما معنى الخطاب فهو القياس وهو حمل فرع على اصل بعلة جامعة  
بينهما واجراء حكم الاصل على الفرع  
وهو ضربان

احدهما قياس العلة وهو ان يحمل الفرع على الاصل بالمعنى  
ص 37

الذي يتعلق الحكم به في الشرع وذلك مثل قياس النبيذ على الخمر بعلة  
انه شراب فيه شدة مطربة وقياس الارز على البر بعلة انه مطعوم جنس  
والثاني قياس الدلالة وهو ثلاثة اضرب

احدها ان يستدل بخصيصة من خصائص الشيء عليه

كقولنا في سجود التلاوة انه لا يجب لانه سجود يجوز فعله على الراحلة  
في غير عذر فاشبهه سجود النفل وان جواز فعله على الراحلة من خصائص  
النوافل فيستدل به على انه نفل

والثاني ان يستدل بالنظير على النظير

كقولنا في الزكاة في مال الصبي ان من وجب العشر في زرعه وجب ربع  
العشر في ماله كالبالغ

وكقولنا في ظهار الذمي من صح طلاقه صح ظهاره كالمسلم وان العشر نظير ربع العشر والظهار نظير الطلاق فيدل احدهما على الآخر **والثالث** ان يستدل بضرب من الشبه مثل ان يقول في ايجاب الترتيب في الوضوء انه عبادة يبطلها النوم فوجب فيها الترتيب كالصلاة ففيه وجهان من اصحابنا من قال انه دليل ومنهم من قال ليس بدليل وانما يرجح به غيره وهو الاصح

ص 39  
فصل

### واما استصحاب الحال فضربان

استصحاب حال العقل في براءة الذمة كقولنا في اسقاط دية المسلم اذا قتل في دار الحرب او في اسقاط ما زاد على ثلث الدية في قتل اليهودي ان الاصل براءة الذمة وفراغ الساحة وطريق اشتغالها بالشرع ولم نجد في الشرع ما يدل على الاشتغال في قتل المسلم في دار الحرب ولا على الاشتغال فيما زاد على الثلث في قتل اليهود فبقي على الاصل فهذا دليل يفزع اليه المجتهد عند عدم الادلة والثاني استصحاب حال الاجماع وذلك مثل ان يقول في المتيمم اذا رأى الماء في صلاته انه يمضي في صلاته انعقدت بالاجماع فلا يزول عن ذلك الا بدليل

فهذا فيه وجهان

من اصحابنا من قال هو دليل

ومنهم من قال ليس بدليل وهو الاصح

ص 40

### باب وجوه الكلام على الاستدلال بالكتاب

وذلك من ثمانية اوجه

**احدهما** ان يستدل منه بطريق من الاصول لا يقول به وذلك مثل ان

يستدل الحنفي في اسقاط المتعة للمدخول بها بقوله تعالى **(لا جناح**

**عليكم ان تطلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن)**

فشرط في ايجاب المتعة ان لا يكون قد مسها

فيقول الشافعي هذا استدلال بدليل الخطاب وانت لا تقول به

**فالجواب** ان يقول ان هذا بلفظ الشرط لانه قال: ( **إن طلقتم النساء** ) وان من امهات حروف الشرط وانا اقول بدليل الخطاب اذا كان بلفظ الشرط او يقول ان هذا من مسائل الاصول وانا ممن يقول به **والثاني** ان لا يقول به في الموضوع الذي تناوله كاستدلال الحنفي في شهادة اهل الذمة بقوله تعالى: ( **أو آخران من غيركم** ) أي من اهل ملتكم

ص 41

فيقول الشافعي هذا كان في قصة بين المسلمين والكفار وعندك لا تقبل شهادة اهل الذمة على المسلمين وتكلف بعضهم الجواب عنه فقال انه لما قبل شهادتهم على المسلمين دل على ان شهادتهم على الكفار اولى بالقبول ثم دل الدليل على ان شهادتهم لا تقبل على المسلمين فبقي في حق الكفار على ما اقتضاه فقال الامام رحمه الله هذا ليس بشيء لانه تعلق بفحوى الخطاب وقد ذكر ان الخطاب قد ارتفع فكيف يبقى حكم فحواه **والاعتراض الثاني ان يقول بموجبها وذلك على ضربين احدهما** ان يحتج من الآية بأحد الوضعين فيقول السائل بموجبه بان يحمله على الوضع الاخر كاستدلال الحنفي في تحريم المصاهرة بالزنا بقوله تعالى: ( **ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم** ) والمراد لا تطؤوا ما وطىء آباؤكم

ص 42

فيقول الشافعي النكاح في الشرع هو العقد فيكون معناه لا تتزوجوا من تزوج بها آباؤكم **والجواب** ان تسلك طريقة من يقول ان الاسماء غير منقولة وان الخطاب بلغة العرب والنكاح في عرف اللغة هو الوطاء **والضرب الثاني** ان يقول بموجبه في الموضوع الذي احتج به وذلك مثل ان يستدل الشافعي في العفو عن القصاص الى الدية من غير رضی الجاني بقوله: ( **فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف** ) والعفو هو الصفح والترک

فيقول الحنفي بل العفو ها هنا هو البذل ومعناه اذا بذل الجاني للولي الدية  
اتبع المعروف

والجواب عنه من وجهين

احدهما ان يبين ان العفو في الصفح والترك اظهر في اللغة  
والثاني ان يبين بالدليل من سياق الاية او غيره على ان المراد به الصفح  
والاعتراض الثالث ان يدعى اجمال الاية اما في الشرع واما في اللغة  
فاما في الشرع فمثل ان يستدل الحنفي في نية صوم رمضان بقوله تعالى  
( فمن شهد منكم الشهر فليصمه ) وهذا قد صام  
ص 43

فيقول الشافعي هذا مجمل لان المراد صوم شرعي ونحن لا نسلم ان هذا  
صوم شرعي

والجواب عنه ان يبين ان الخطاب بلغة العرب ويسلك طريقة من يقول  
ليس في الاسماء شيء منقول والصوم في اللغة هو الامساك فوجب ان  
يجزىء كل امساك الا ما خصه الدليل  
واما في اللغة فهو مثل ان يستدل الشافعي في ان الاحرام بالحج لا يصح  
في غير اشهره بقوله تعالى: ( الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن  
الحج فلا رفته ولا فسوق )

فيقول المخالف هذا مجمل لان الحج ليس باشهر فلا بد في معرفة المراد  
منه من اضمار ويجوز ان يكون معناه وقت احرام الحج اشهر معلومات  
ويجوز ان يكون معناه وقت افعال الحج اشهر معلومات فوجب التوقف  
فيه

والجواب ان يبين بالدليل ان المراد به وقت احرام الحج لان الافعال لا  
تفتقر الى اشهر ولانه قال ( فمن فرض فيهن الحج فلا رفته ) والفرض هو  
الاحرام

والاعتراض الرابع المشاركة في الدليل

كاستدلال الشافعي في النكاح بغير ولي بقوله تعالى: ( فلا تعضلوهن أن  
ينكحن أزواجهن )

ص 44

فلو لم يكن تزويجها اليه لما صح العضل



فيقول الحنفي هذا حجة لنا لانه قال: ( **أن ينكحن** ) فاضاف النكاح اليهن  
فدل على ان لهن ان يعقدن  
**والجواب** ان يسقط دليل السائل ليسلم له ما تعلق به  
**والاعتراض الخامس اختلاف القراءة**  
وذلك مثل ان يستدل الشافعي في ايجاب الوضوء من اللمس بقوله تعالى  
: ( **أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا** )  
فيقول المخالف قد قرىء ( **أو لامستم** ) وهذا يقتضي الجماع  
**والجواب** ان يقول القراءتان كالايتين فيستعملهما  
**والاعتراض السادس النسخ وهو من ثلاثة اوجه**  
**احدها** ان يفصل النسخ صريحا كاستدلال الشافعي في ايجاب الفدية على  
الحامل بقوله تعالى ( **وعلى الذين يطيقونه فدية** )

ص 45

فيقول الحنفي قد قال سلمة بن الاكوع انها منسوخة بقوله تعالى : ( **فمن  
شهد منكم الشهر فليصمه** )  
**والجواب** ان يبين انها نسخت الا في الحامل والمرضع  
**والثاني** ان يدعى نسخها بآية متأخرة مثل ان يستدل الشافعي في المن  
والفداء بقوله تعالى: ( **فإما منا بعد وإما فداء** )  
فيقول الحنفي قد نسخ بقوله تعالى : ( **فاقتلوا المشركين** ) لانها متأخرة  
والجواب ان يجمع بين الايتين فيستعمل كل واحدة في موضع واذا امكن  
الجمع لم يجز دعوى النسخ  
**والثالث** ان يدعى نسخها بأن ذلك شرع من قبلنا كاستدلال الشافعي في  
وجوب القصاص في الطرف بين الرجل والمرأة بقوله تعالى : ( **والجروح  
قصاص** )

ص 46

أخرجه البخاري في الريات وغيره  
فيقول الحنفي هذا اخبار عن شرع من قبلنا وقد نسخ ذلك بشرعنا  
**فالجواب** ان شرع من قبلنا شرع لنا او يدل على ان ذلك شرع لنا ايضا لان  
النبي صلى الله عليه وسلم قال في امرأة قلعت سن امرأة " **كتاب الله  
القصاص** " واراد به هذه الاية

### والاعتراض السابع التأويل وذلك ضربان

تأويل الظاهر كاستدلال الشافعي في ايجاب الابتاء بقوله تعالى :  
(فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ) فيحمله  
الحنفي على الاستحباب بدليل

والثاني تخصيص العموم كاستدلال الشافعي في قتل شيوخ المشركين  
بقوله تعالى : ( فاقتلوا المشركين ) فيخصصها الحنفي في الشيوخ بدليل

ص 47

**والجواب** ان يتكلم على الدليل الذي تأول به او خص به ليسلم له الظاهر  
والعموم

**والاعتراض الثامن المعارضة وهو ضربان معارضة بالنطق ومعارضة بالعلة**  
فالمعارضة بالنطق مثل ان يستدل الشافعي في تحريم شعر الميتة بقوله  
تعالى : ( حرمت عليكم الميتة )

فيعارضه الحنفي بقوله تعالى : (ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا  
ومتاعا إلى حين)

**الجواب عنه من وجهين**

**احدهما** ان يتكلم على المعارضة بما يعترض به  
**او** يستدل به ابتداء ويرجح دليله على المعارضة وان كانت المعارضة بعلة  
تكلم عليها بما تكلم على العلل ليسلم دليله

ص 48

### باب الكلام على الاستدلال بالسنة

وذلك من ثلاثة اوجه

احدها الرد

والثاني الكلام على الاسناد

والثالث الكلام على المتن

فاما الرد فمن وجوه

**احدها** رد الرافضة وذلك ردهم اخبارنا في المسح على الخفين وايجاب

غسل الرجلين قالوا هذه اخبار احاد ونحن لا نقول به

**فالجواب من ثلاثة اوجه**

**أحدها** ان يقول اخبار الاحاد اصل من اصول الدين فان لم يسلموا نقلنا الكلام اليه

**والثاني** ان يقال ان هذا تواتر من طريق المعنى فان الجميع متفق على الدلالة على المسح على الخف وايجاب غسل الرجلين وان كان في كل ص 49

قصة منها خبر الواحد فوقع العلم بها كالاخبار عن شجاعة علي وسخاء حاتم

**والثالث** ان يناقضوا فيما خالفونا فيه فانهم اثبتوها باخبار الاحاد **والثاني** رد اصحاب ابي حنيفة فيما يعم به البلوى كردهم خبرنا في مس الذكر قالوا ما يعم به البلوى لا يقبل فيه خبر الواحد **والجواب** ان عندنا يقبل فان لم يسلموا دللنا عليه ولانهم عملوا به في المنع من بيع دور مكة وايجاب الوتر ص 50

والمشي خلف الجنازة

**والثالث** رد اصحاب مالك فيما خالف القياس كردهم خبرنا في طهارة جلود الميتة فانه مخالف للقياس فلا يقبل **والجواب** ان خبر الواحد عندنا مقدم على القياس فان لم يسلموا دللنا عليه او تناقضوا بما قبلوا فيه خبر الواحد وقدموه على القياس **والرابع** رد اصحاب ابي حنيفة فيما خالف قياس الاصول كردهم خبرنا في المصراة والقرعة

ص 51

وغيرهما

**فالجواب** ان قياس الاصول هو القياس على ما ثبت بالاصول وقد بينا الجواب عنه ولانهم ناقضوا فعملوا بخبر الواحد في نبيذ التمر وقهقهة المصلي واكل الناسي في الصوم **والخامس** رد اصحاب ابي حنيفة فيما يوجب زيادة في نص القرآن وان ذلك نسخ كخبرنا في ايجاب التغريب فقالوا هذا يوجب زيادة في نص القرآن وذلك نسخ ولا يقبل فيه خبر الواحد

ص 52

**والجواب** ان ذلك ليس بنسخ عندنا لان النسخ هو الرفع والازالة ونحن لم نرفع ما في الاية ولانهم ناقضوا فزادوا النبيذ في اية التيمم بخبر الواحد **واما الاسناد فالكلام فيه من وجهين** احدهما المطالبة باثباته فهذا يكون في الاخبار التي لم توقف في السنن ولم تسمع الا من المخالفين كاستدلال الحنفي في صدقة البقر بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال

**" في اربعين مسنة وفيما زاد فبحسابه "**

**والجواب** ان يبين اسناده أو يحيله الى كتاب معتمد **والثاني القدح في الاسناد وهو من ثلاثة اوجه**

**احدها** ان يذكر في الراوي سببا يوجب الرد مثل ان يقول انه كذاب او مبتدع او مغفل

**فالجواب** ان يبين للحديث طريقا اخر **والثاني** ان يذكر انه مجهول

**فالجواب** ان يبين للحديث طريقا اخر او يزيل جهالته برواية ص 53

الثقات عنه او ثناء اصحاب الحديث عليه **والثالث** ان يذكر انه مرسل

**فالجواب** ان يبين انه مسند او يقول المرسل كالمسند ان كان ممن يعتقد قبول المراسيل

واضاف اصحاب ابي حنيفة الى هذا وجوها اخر منها ان يقول السلف ردوه كما قالوا في حديث القسامة ان عمرو بن شعيب قال والله ما كان الحديث كما حدث سهل أخرجه البخاري **فالجواب** انه اذا كان الراوي ثقة لم يرد حديثه بانكار غيره لان المنكر ينفي والراوي يثبت والاثبات مقدم على النفي لان مع المثبت زيادة علم ومنها ان يقول الراوي انكر الحديث كما قالوا في قوله صلى الله عليه وسلم

ص 54

**"ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل "** رواه الزهري وقد قال لا اعرفه

**فالجواب** ان انكار الراوي لا يقدر في الحديث لجواز ان يكون نسيه  
ومنها ان يقول راويه لم يعمل به كما قالوا في حديث الغسل من ولوغ  
الكلب سبعا ان راويه ابو هريرة وقد افتى بثلاث مرات كما أخرجه  
الطحاوي

ص 55

**فالجواب** ان الراوي يجوز ان يكون قد نسي في حال الفتيا او خطأ في  
تأويله فلا يترك سنة ثابتة بتركه  
ومنها ان يقول هذه الزيادة لم تنقل نقل الاصل كما قالوا في قوله عليه  
السلام: " **فيما سقت السماء العشر وفيما سقي بنضح او غرب نصف  
العشر اذا بلغ خمسة اوسق** "  
فقالوا هذا الحديث رواه جماعة فلم يذكروا الا وسقا فدل على انه لا اصل  
لها

**والجواب** انه يجوز ان يكون قد ذكر هذه الزيادة في وقت لم يحضر  
الجماعة او كان هو اقرب اليه سمع الزيادة ولم يسمعوا فلم يجر رد خبر  
الثقة

واما المتن فهو ثلاثة قول وفعل واقرار  
فاما القول فضربان مبتدأ وخارج على السبب

ص 56

فالمبتدأ كالكتاب يتوجه عليه ما يتوجه على الكتاب وقد بيناه الا اني أعيد  
القول في السنة لانه اوضح امثلة وربما اتفق فيه زيادة لم تذكر في  
الكتاب

**والاعتراض على المتن من ثمانية اوجه**

**احدها** ان يستدل بما لا يقول به وذلك من ثلاثة اوجه  
فمنها ان يستدل بحديث وهو ممن لا يقبل مثل ذلك الحديث كاستدلالهم  
بخبر الواحد فيما يعم به البلوة او فيما يخالفه القياس وما اشبه ذلك مما لا  
يقبل فيه بخبر الواحد

**والجواب** ان يقول ان كنت انا لا اقول به الا انك تقول به وهو حجة عندك  
فلزمك العمل به

**والثاني** ان يستدل فيه بطريق لا يقول به مثل ان يستدل بدليل الخطاب وهو لا يقول به كاستدلاله في ابطال خيار المجلس بما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم: " **نهى عن بيع الطعام حتى يقبض** " فدل على انه أخرجه البخاري في صحيحه ومسلم غيرهم  
ص 57

اذا قبض جاز بيعه وان كان في المجلس فيقال له هذا استدلال بدليل الخطاب وانت لا تقول به والجواب ان يقول هذه طريقة لبعض اصحابنا وانا ممن اقول به او ان يقول ان هذا بلفظ الغاية وانا اقول به فيما علق الحكم فيه على الغاية **والثالث** ان لا يقول به في الموضوع الذي ورد فيه كاستدلالم على ان الحر يقتل بالعبد بقوله صلى الله عليه وسلم: " **من قتل عبده قتلناه** " أخرجه سعيد بن منصور في سننه وأخرجه الإمام أحمد في المسند وغيرهم فيقال ما تناوله الخبر لا نقول به فإنه لا خلاف انه لا يقتل بعبد وقد تكلف بعضهم الجواب عنه بأنه لما وجب القتل على الحر بقتل عبده دل على انه يقتل بعبد غيره اولا ثم دل الدليل على انه لا يقتل بعبد فبقي قتله بعبد غيره على ما اقتضاه

**والاعتراض الثاني ان يقول بموجبه وذلك على وجهين**  
**احدهما** ان يحتج المستدل باحد الموضوعين فيقول السائل بموجبه  
ص 58

بالحمل على الوضع الآخر مثل ان يستدل الشافعي في نكاح المحرم بقوله صلى الله عليه وسلم: " **لا ينكح المحرم ولا ينكح** " اخرجه الإمام مالك في الموطأ وغيره

فيقول الحنفي النكاح في اللغة هو الوطاء فكأنه قال لا يطاء المحرم  
**والجواب من وجهين**

**احدهما** ان يقول النكاح في عرف الشرع هو العقد وفي عرف اللغة هو وطاء واللفظ اذا كان له عرفان عرف في اللغة وعرف في الشرع حمل على عرف الشرع ولا يحمل على عرف اللغة الا بدليل  
**والثاني** ان يبين بالدليل من سياق الخبر او غيره ان المراد به العقد

والضرب الثاني ان يقول بموجه في الموضوع الذي احتج به كاستدلال أصحابنا في خيار المجلس بقوله عليه السلام: " المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا " أخرجه البخاري في كتاب البيوع ومسلم في كتاب البيوع وغيرهم فيقول المخالف المتبايعان هما المتشاغلان بالبيع قبل الفراغ وهما بالخيار عندي

ص 59

والجواب من وجهين

أحدهما ان يبين ان اللفظ في اللغة حقيقة فيما ادعاه والثاني ان يبين بالدليل من سياق الخبر او غيره ان المراد به ما قاله والاعتراض الثالث ان يدعي الاجمال اما في الشرع او في اللغة فاما في الشرع فهو مثل ان يحتج الحنفي في جواز الصلاة بغير اعتدال بقوله: " صلوا خمسكم " وهذا قد صلي أخرجه أحمد في المسند فيقول الشافعي هذا مجمل لان المراد بالصلاة هو الصلاة الشرعية وذلك لا يعلم من لفظه بل يفتقر في معرفته الى غيره فلم يحتج به الا بدليل على ان ذلك صلاة

والجواب ان يسلك طريقة من يقول ان الخطاب بلغت العرب والصلاة في اللغة هي الدعاء فوجب انه اذا فعل ما يسمى صلاة في اللغة يكون ممثلا واما المجمل في اللغة فمثل ان يستدل الحنفي في تضمين الرهن بقوله

ص 60

صلى الله عليه وسلم الرهن بما فيه

فيقول له الشافعي هذا مجمل لأنه يفتقر الى تقدير مضمن فيحتمل ان يكون معناه الرهن مضمون بما فيه ويحتمل ان يكون معناه محبوس بما فيه فوجب ان يتوقف فيه

والجواب ان يدل على ان المراد به ما ذكره اما من جهة الوضع او من جهة الدليل

والاعتراض الرابع المشاركة في الدليل وذلك مثل ان يستدل الحنفي في مسألة الساجدة بقوله صلى الله عليه وسلم: " لا ضرر ولا ضرار " في نقض أخرجه الإمام أحمد وغيره دار الغاصب ورد الساجدة اضرار فوجب ان لا يجوز

فيقول الشافعي هذا حجة لنا لان فيه اسقاط حق المالك من عين ماله  
والإحالة على ذمة الغاصب اضرا را به فوجب ان لا يجوز ذلك  
**والجواب** ان يبين المستدل انه لا اضرار على المالك فإنه يدفع اليه  
ص 61

القيمة فيزول عنه الضرر

**والاعتراض الخامس باختلاف الرواية**

مثل ان يستدل الشافعي في جواز العفو عن القصاص من غير رضا الجاني  
بقوله صلى الله عليه وسلم " **فمن قتل بعد ذلك فاهله بين خيرتين** " ان  
أخرجه الإمام أحمد في المسند والبخاري في الديات وغيرهم احبوا قتلوا  
وان احبوا اخذوا العقل  
فيقول المخالف قد روي ان احبوا فادوا والمناداة مفاعلة ولا يكون أخرجه  
النسائي ذلك بالتراضي والخبر خبر واحد فيجب التوقف فيه حتى يعلم  
اصل الحديث

**الجواب** انه قد روي الجميع والظاهر منهما الصحة فيه فيصير كالخبرين  
فيجمع بينهما فنقول يجوز بالتراضي وبغير التراضي وهم لا يقولون بما  
رويناه

**الاعتراض السادس النسخ وذلك من وجوه**

**احدها** ان ينقل نسخة صريحا

ص 62

**والثاني** ان ينقل ما ينافيه متأخرا فيدعي نسخه به  
**والثالث** ان ينقل عن الصحابة العمل بخلافه ليدل على نسخه  
**والرابع** ان يدعي نسخه بأنه شرع من قبلنا وانه نسخه شرعنا  
فأما النسخ بالتصريح فهو ان يستدل اصحابنا في طهارة جلود الميتة  
بالدباغ بقوله صلى الله عليه وسلم: " **ايما اهاب ديبغ فقد طهر** " أخرجه  
الإمام أحمد وغيره

فيقول الحنفي هذا منسوخ بقوله عليه السلام: " **كنت رخصت لكم في  
جلود الميتة فاذا اتاكم كتابي هذا فلا تتفعدوا من الميتة باهاب ولا عصب** "  
أخرجه أبو داود وغيره فهذا صريح في نسخ كل خبر ورد في طهارة الجلد  
بالدباغ



**والجواب** ان يبين ان هذا لم يتناول خبرنا وانما ورد هذا في جلود الميتة قبل الدباغ لان الاهداب اسم للجلد قبل الدباغ فاما بعد الدباغ فلا يسمى اهابا وانما يسمى جلدا وادىما وافيقا  
واما النسخ بنقل المتأخر مثل ان يستدل الظاهري في جلد الثيب مع  
ص 63

الرجم بقوله صلى الله عليه وسلم: " **خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم** " أخرجه الإمام أحمد في المسند وغيره  
فيقول الشافعي هذا منسوخ بما روي ان النبي عليه السلام رجم ما عزا ولم يجلده وهذا متأخر عن خبركم لان خبركم ورد في اول ما شرع الجلد والرجم

**والجواب** ان يتكلم على الناسخ بما يسقطه ليبقى له الحديث  
واما النسخ بعمل الصحابة بخلافه فمثل استدلال الحنفي في استئناف الفريضة بقوله عليه السلام " **فاذا زادت الابل على عشرين ومائة استؤنفت الفريضة في كل خمس شياه** " فيقول الشافعي هذا الحديث أخرجه الطحاوي في شرح الآثار وغيره  
ص 64

منسوخ لان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما لم يعملوا به ولم يعلموا نسخه  
لعملا به

**والجواب** ان يتكلم على عمل الصحابة بما يسقطه ليبقى له الخبر  
واما النسخ لانه شرع من قبلنا فمثل استدلال الشافعي رحمه الله في رجم الذمي بان النبي صلى الله عليه وسلم: " **رجم يهوديين زنيا** " فيقول المخالف انما رجمهما بحكم التوراة فإنه امر باحضارهما ثم عمل بذلك وشرعنا قد نسخ ذلك

**والجواب** ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم نعلم نسخه ولأن النبي  
ص 65

صلى الله عليه وسلم عمل به فدل على انه شرع لنا

وألحق اصحاب ابي حنيفة بذلك وجها اخر وهو النسخ بزوال العلة وذلك  
مثل ان يستدل اصحابنا في تخليل الخمر بان النبي صلى الله عليه وسلم  
:" نهى ابا طلحة عن تخليلها " أخرجه البخاري وغيره  
فقالوا هذا كان اول ما حرم الخمر والفوا شربها ينهى عن تخليلها تغليظا  
وتشديدا وقد زال هذا المعنى فزال الحكم  
**والجواب** ان يبين ان ذلك لم يكن لهذه العلة بل كان ذلك بيانا لحكم الخبر  
كايجاب الحد وتحريم الشرب والمنع من البيع وغير ذلك  
وعلى ان لو سلمنا انه حرم لهذه العلة الا انه حرمها بقول مطلق يقتضي  
تحريمه في الازمان كلها ولا يجوز نسخه بزوال العلة كما انه شرع الرمل  
والاضطباع في الحج لاطهار الجلد للكفار وقد زال هذا المعنى والحكم باق  
**والاعتراض السابع التأويل وذلك ضربان**

ص 66

**تأويل الظاهر** كاستدلال المنفي في ايجاب غسل الثوب من المنى صلى  
الله عليه وسلم ان كان رطبا فاغسله وان كان يابسا فحكيه فيحمله  
الشافعي على الاستحباب بدليل  
**وتخصيص العموم** مثل ان يستدل الشافعي في قتل المرتدة بقوله عليه  
السلام: " **من بدل دينه فاقتلوه** " فيخصه الحنفي بدليل أخرجه الإمام أحمد  
في المسند وغيره  
**والجواب** ان يتكلم على الدليل الذي تاول به او خص به ليسلم له الظاهر  
والعموم  
**والاعتراض الثامن المعارضة** وهي ضربان معارضة بالنطق ومعارضة  
بالعلة

ص 67

فالمعارضة بالنطق مثل ان يستدل الشافعي في جواز فعل ما لها سبب  
في اوقات النهي بقوله عليه السلام  
" **من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها** "  
فيعارضه الحنفي بنهيه عن الصلاة في هذه الاوقات أخرجه الإمام أحمد  
وغيره  
**والجواب من وجهين**

احدهما ان يسقط المعارضة بما ذكرناه من وجوه الاعتراض  
والثاني ان يرجح دليل على معارضة بما ذكره من وجوه الترجيحات  
ص 68

واما الخارج على سبب فضربان  
احدهما ان يكون اللفظ مستقلا بنفسه دون السبب والكلام عليه كالكلام  
على السنة المبتدأة  
وزاد اصحاب مالك في الاعتراض عليها ان قالوا ان هذا ورد على سبب  
فوجب ان يقتصر عليه  
وذلك مثل استدلالنا في ايجاب الترتيب في الوضوء بقوله صلى الله عليه  
وسلم: "ابدأوا بما بدأ الله به" فقالوا هذا ورد في السعي اخرجه الإمام  
أحمد في المسند وغيره  
ص 69

فوجب ان يقتصر عليه  
والجواب ان اللفظ اذا استقل بنفسه حمل عندنا على عمومه فان لم  
يسلم دللنا عليه  
والضرب الثاني ما لا يستقل بنفسه دون السبب  
والذي يخصه من الاعتراض دعوى الاجمال وذلك مثل ان يستدل الشافعي  
في مسألة مد عجوة بما روي ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم  
ومعه قلادة وفيها خرز وذهب فقال ابتعت هذه بتسعة دنانير فقال: "لا حتى  
تميز" أخرجه مسلم وغيره وهذا حديث حسن صحيح فيقول المخالف هذا  
مجمل لانه قضية في عين فيحتمل ان يكون الثمن مثل الذهب الذي في  
القلادة فنهى لذلك ويحتمل ان يكون اكثر لما ذكرتم فوجب التوقف حتى  
يعلم

والجواب عنه من اربعة اوجه  
احدها ان يقال هذه زيادة في السبب المنقول والحكم اذا نقل مع  
ص 70

سبب لم تجز الزيادة في السبب الا بدليل والذي نقل من السبب بيع الخرز  
والذهب بالذهب والحكم هو النهي فلم يجز الزيادة في ذلك

**والثاني** ان يبين ان الظاهر بما ادعاه من ان الذهب الذي مع القلادة اقل من الثمن فان الغالب ان العاقل لا يبيع خرزا وسبعة مثاقيل بسبعة دنانير **والثالث** ان يقول لو كان المنع لما ذكرتم بنقل اذا لا يجوز ان ينقل ما لا يتعلق الحكم به ويترك ما يتعلق الحكم به **والرابع** انه لم يفصل ولو كان لما ذكروه لفصل وقال لا ان كان الذهب مثل الثمن

ص 71

فصل

واما الفعل فإنه يتوجه عليه ما يتوجه على القول من الاعتراض فاول ذلك الاعتراض بأن المستدل لا يقول به وذلك مثل ان يستدل الحنفي في قتل المسلم بالكافر بان النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسلماً بكافر وقال: " **انا احق من وفي بدمته** " أخرجه الدارقطني والطحاوي وغيرهم

فيقول الشافعي هنا لا تقول به فان الذي قتله به كان رسولا وعند ابي حنيفة لا يقتل المسلم بالرسول

**والجواب** ان يقول انه لما قتل المسلم بالرسول دل على انه بالذمي اولى ان يقتل ثم نسخ ذلك في الرسول وبقي في الذمي على ما اقتضاه **والاعتراض الثاني ان ينازعه في مقتضاه** وهذا النوع يتوجه على الفعل

ص 72

من طريقين

احدهما ان ينازعه فيما فعل

**والثاني** ان ينازعه في مقتضى الفعل

فاما الاول فمثل ان يستدل الشافعي في تكرار مسح الرأس بما روى ان **النبي عليه السلام توضع ثلاثا ثلاثا** وقال: " **هذا وضوءي ووضوء الانبياء قبلي ووضوء خليلي ابراهيم عليه السلام** " أخرجه ابن ماجه

فيقول الحنفي قوله توضع ثلاثا ثلاثا معناه غسل لان الوضوء في اللغة هو النظافة وذلك انما يحصل بالغسل ولا يدخل فيه المسح

**والجواب عنه من وجهين**

احدهما ان يبين ان الوضوء في عرف الشرع هو الغسل والمسح في اللغة  
عبارة عن الغسل فوجب ان يحمل على عرف الشرع  
والثاني ان يبين بالدليل من جهة السياق او غيره ان المراد به الغسل  
والمسح

ص 73

والطريق الثاني ما فعله عليه السلام ولكنه ينازعه في مقتضى فعله وذلك  
مثل ان يستدل الشافعي رحمه الله في وجوب الاعتدال في الركوع  
والسجود بان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك أخرجه البخاري  
ومسلم غيرهم

فيقول المخالف فعله لا يقتضي الوجوب

والجواب عنه من ثلاثة اوجه

احدها ان يقول فعله عندي يقتضي الوجوب وان لم تسلم دللت عليه  
والثاني ان يقول هذا بيان لمجمل واجب في القرآن وبيان الواجب واجب  
والثالث ان يقول قد اقترن به امر وهو قوله عليه السلام: "صلوا كما  
رأيتموني اصلي" والامر يقتضي الوجوب أخرجه الشافعي  
والاعتراض الثالث دعوى الاجمال وهو مثل ان يستدل الشافعي

ص 74

في طهارة المني لان عائشة رضي الله عنها قالت: "افرك المني من ثوب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي" ولو كان نجسا لقطع  
الصلاة أخرجه البخاري وغيره

فيقول الحنفي هذا مجمل لانه قضية في عين فيحتمل انه كان قليلا  
ويحتمل انه كان كثيرا فوجب التوقف فيه

والجواب ان يبين بالدليل انه كان كثيرا لان عائشة احتجت بهذا الخبر على

طهارته فلا يجوز ان يحتج بما يعفى عنه ولانها اخبرت عن دوام الفعل  
وتكراره ويبعد مع التكرار ان يكون ذلك قليلا مع الكثرة

والاعتراض الرابع المشاركة في الدليل مثل ان يستدل الحنفي جواز ترك

قسمة اراضي المغنومة بان النبي صلى الله عليه وسلم ترك قسمة

بعض حنين

فيقول الشافعي هذه حجة لي لانه قسم بعضه وفعله يقتضي الوجوب

والجواب ان يتأول الفعل ليجمع بينه وبين الترك  
ص 75

والاعتراض الخامس اختلاف الرواية وذلك مثل ان يستدل الحنفي في  
جواز نكاح المحرم بان النبي صلى الله عليه وسلم: " تزوج ميمونة وهو  
محرم " أخرجه البخاري ومسلم غيرهم  
فيقول الشافعي روي انه تزوجها وهما حلالان اخرجه مالك في الموطأ  
والإمام أحمد في المسند وغيرهم  
والجواب عن ذلك امران

احدهما ان يجمع بين الروايتين ان امكنه  
والثاني ان يرجح روايته على رواية المخالف  
والاعتراض السادس دعوى النسخ وذلك مثل ان يستدل الحنفي في  
سجود السهو ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد بعد السلام  
ص 76

فيقول له الشافعي هذا منسوخ بما روى الزهري قال كان اخر الامر من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل السلام  
والجواب ان يتكلم على الناسخ بما يسقطه او يجمع بينهما بالتأويل  
والاعتراض السابع التأويل وهو مثل ان يستدل الحنفي بان النبي صلى  
الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم  
فيقول الشافعي يحتمل انه اراد محرم بالحرم بالأحرام فيحمل على ذلك  
بدليل

والجواب ان يتكلم على الدليل بما يسقطه ليسلم له الظاهر  
والاعتراض الثامن المعارضة وذلك قد يكون بظاهر وقد يكون بعلة  
فاما الظاهر فمثل ان يستدل الشافعي في رفع اليد حذو المنكب بما  
ص 77

روي ابو حميد الساعدي ان النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حذو  
منكبيه أخرجه البخاري مسلم  
فيعارضه الحنفي بما روى ابن حجر ان النبي صلى الله عليه وسلم رفع  
يديه حيال اذنيه أخرجه مسلم وغيره

**والجواب** ان يتكلم على المعارضة بما ذكرناه من وجوه الاعتراضات او يرجح دليله على ما عورض به بما نذكره في باب الترجيحات ان شاء الله وان كانت المعارضة بالعلة فالجواب عنه ان يتكلم عليها بما يتكلم على العلل

ص 78  
فصل

**واما الاقرار فضربان**  
**اقرار على القول** وهو كقوله عليه السلام في الاعتراض والجواب  
**واقرار على الفعل** وهو كقوله عليه السلام في الاعتراض والجواب وقد بينا  
الجميع

ص 79

**باب الاعتراض على الاستدلال بالاجماع**  
وهو على اربعة اوجه  
**احدها من جهة الرد** وهو من ثلاثة اوجه  
**احدها** رد الرافضة فان عندهم الاجماع ليس بحجة في شيء من الاحكام  
**والجواب** ان يقال هذا اصل من اصول الدين فان لم يسلموا دللنا عليه  
ولان عندهم وان لم يكن الاجماع حجة الا ان فيه حجة لان فيه قول الامام  
المعصوم فوجب الاخذ به  
**والثاني رد اهل الظاهر لاجماع غير الصحابة**

ص 80

**والجواب** ان ذلك اصل لنا فان لم يسلموا دللنا عليه  
**والثالث رد اهل الظاهر ايضا فيما ظهر فيه قول بعضهم وسكت الباقيون**  
فان عندهم ان ذلك ليس بحجة  
**والجواب** ان يقال ذلك حجة فان لم يسلموا نقلنا الكلام اليه  
**والاعتراض الثاني المطالبة بتصحيح الاجماع** وذلك مثل ان يستدل  
الشافعي في تغليظ الدية بالحرم بان عمر رضي الله عنه وعثمان وابن  
عباس رضي الله عنهما غلظوا الدية بالحرم  
فيقول المخالف هذا قول نفر من الصحابة وليس باجماع

**والجواب** ان يبين ظهور ذلك بان يقول امر القتل مما يشيع وينتشر ويتحدث به وينقل القضاء فيه ولا سيما في قصة عثمان رضي الله عنه فانه قضى في امرأة قتلت في زحام الطواف بتغليظ الدية والطواف بحضرة الناس من الافاق فلم يخالفه احد فدل على انه  
ص 81

اجماع

**والاعتراض الثالث ان ينقل الخلاف عن بعضهم** مثل ان يستدل الحنفي في توريث المبتوتة بان عثمان رضي الله عنه ورث تماضر بنت الاصيح الكلبية من عبد الرحمن بن عوف بعد ما بت طلاقها أخرج ابن حجر في الإصابه ويقول الشافعي رضي الله عنه روي عن ابن الزبير انه خالف فانه قال ورث عثمان تماضر واما انا فلا ارى توريث المبتوتة  
**والجواب** ان يتكلم على قول ابن الزبير بما يسقط ليسلم له الاجماع  
**والاعتراض الرابع ان يتكلم عليه بما يتكلم على متن السنة** وقد بيناه  
ص 82

باب الكلام على قول الواحد من الصحابة

والاعتراض عليه من ثلاثة اوجه

**احدها ان يقول قول الواحد من الصحابة ليس بحجة**

**والجواب** ان يقول ان ذلك عندي حجة في قوله القديم فان لم يسلم دلت عليه

**والاعتراض الثاني ان يعارضه بنص كتاب او سنة**

**والجواب** عنه ان يتكلم على ذلك بما تكلم به على الكتاب والسنة ليبقى له قول الصحابي

**والاعتراض الثالث ان ينقل الخلاف عن غيره من الصحابة** ليصير المسألة خلافا بين الصحابة

**والجواب** ان يتكلم على ما نقل من الخلاف بما يسقط ليسلم له ما احتج به

او يرجح ما احتج به على ما عارضه به

ص 83



اما بان يقول الذي رويت عنهم اكثر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بالسواد الاعظم أخرجه ابن ماجه في كتاب الفتن او يقول رويت انا عن الخلفاء الراشدين وقد قال صلى الله عليه وسلم: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي" أخرجه الإمام أحمد في المسند

او يقول رويت انا عن ابي بكر وعمر رضي الله عنهما وقد قال عليه السلام: "اقتدوا بالذين من بعدي ابي بكر وعمر"

ص 84

### باب الكلام على فحوى الخطاب

والاعتراض على ذلك من وجوه

احدها ان يطالبه بتصحيح المعنى الذي يقتضي تأكيد الفرع على الاصل وهو مثل ان يقول الشافعي في ايجاب الكفارة في القتل العمد الكفارة انما وجبت لرفع الماثم فاذا وجبت في قتل الخطأ ولا اثم فيه ففي قتل العمد اولى

فيقول المخالف لا اسلم ان الكفارة وجبت لرفع الماثم لانها لو كانت لرفع الماثم لما وجبت في قتل الخطأ لانه لا ماثم فيه

**والجواب** ان يدل على ذلك بان يقول الكفارة جعلت للأثم الدليل عليها انها سميت كفارة لانها تكفر السيئة ويدل عليه انها لا تجب الا في قتل محرم فدل اسمها ووضعها على ما ذكرناه

فأما ايجابها في القتل الخطأ فلأن الخطأ نادر في الجنس فالحق بالغالب والنادر قد يلحق بالغالب في الحكم وان لم يساويه في العلة كالمترفة في السفر يلحق بالغالب في الرخص وإن لم يساوه في الشقة

ص 85

وكاليائسة في العدة الحقت بسائر النساء وان لم تساوهن في الحاجة الى استبراء الرحم

**والاعتراض الثاني ان يقول بموجب التأكيد** وهو أن بقول لما كان القتل العمد اغلظ لا جرم غلظناه بايجاب القود

**والجواب** ان يقال القتل وجب لحق الادمي وما يجب لحق الادمي لا يقضي به حق الله تعالى كما لا يقضي حقه في شبه العمد بالدية المغلظة

**والاعتراض الثالث الإبطال** وهو ان يقول يبطل هذا بالردة فإنها اعظم في الماثم من قتل الخطأ ثم وجبت الكفارة في قتل الخطأ ولم تجب في الردة

**والجواب** ان يقول الردة لما كانت اغلظ من قتل الخطأ اوجبنا فيه بحق الله تعالى عقوبة وهي القتل

**والاعتراض الرابع** ان يطالبه بحكم التاكيد وذلك مثل ان يقول الحنفي في ازالة النجاسة بالخل انه اذا جاز بالماء فبالخل اجوز لانه ابلغ في الازالة فيقول الشافعي فيجب على قول ذلك ان يقول ان الخل افضل من الماء لانه ابلغ وعندك الماء افضل

**والجواب** ان يقول انما كان افضل لان فيه نصاً متأولاً فتعلقت به  
ص 86

الفضيلة دون الخل

**والاعتراض الخامس ان يجعل التأكيد حجة عليه** وهو مثل ان يقول الشافعي في اللواط انه اذا وجب الحد في الوطء في القبل وهو مما يستباح فلان يجب في اللواط وهو لا يستباح اولى فيقول المخالف هو الحجة فانه لما كان اللواط اغلظ في التحريم جاز ان لا يجعل مظهر الغلظة

**والجواب** ان يبطل هذا بان يقال لو كان لما ذكرتم لوجب ان لا يوجب التعزيز

**والاعتراض السادس ان يقابل التأكيد بما يسقطه** وهو ان يقال ان كان اللواط اشد في التحريم الا ان الفساد في وطء النساء اعظم لانه يؤدي الى خلط الانساب وافساد الفراش فهو بالحد اولى

**والجواب** عنه ان يبطل عليه المقابلة بان يقول لو صح هذا لوجب ان لا يجب الحد في الزنى بوطء من لا زوج لها لانه ليس فيه خلط النسب ولا افساد الفراش

ص 87

### باب الكلام على دليل الخطاب

وهو يجري مجرى الخطاب في اكثر الاعتراضات الا ان الذي يكثر فيه وجوه

احدها الرد مثل ان يستدل الشافعي في ان الثمرة تتبع الاصل في البيع قبل التاخير بما روي عن النبي عليه السلام انه قال "من باع نخلا بعد ان يؤبر فثمرتها للبائع الا ان يشترطها المبتاع" فدل على انه اذا باع قبل ان يؤبر فثمرتها للمشتري فيقول الحنفي هذا استدلال بدليل الخطاب وعندني ان ذلك ليس بحجة والجواب عن هذا من وجوه احدها ان يقول دليل الخطاب عندنا حجة فان لم يسلم نقلنا الكلام اليه والثاني ان يقول هذا استدلال بنفس الخطاب فانه قال من باع ومن حرف من حروف الشرط فدل على ان التاخير شرط في كون الثمرة للبائع وعندهم ان ذلك ليس بشرط

ص 88

والثالث ان ذكر الصفة في الحكم تعليل الا ترى انه اذا قال اقطعوا السارق كان معناه لسرقته اذا قال اجدوا الزاني كان معناه لزنائه فكذلك لما قال من باع نخلا بعد ان يؤبر فثمرتها للبائع وجب ان يكون معناه لكونها مؤبرة وعندهم ان ذلك ليس بعلة والاعتراض الثاني ان يعارضه بنطق او بفحوى النطق وهو التنبيه او القياس والكلام عليه ان يتكلم على هذه المعارضات بما يسقطها ليبقى له الدليل والاعتراض الثالث ان نتكلم عليه بالتاويل وهو ان يبين فائدة التخصيص بان يقول انما خص هذه الحال بالذكر لانه موضع اشكال مثل ان يستدل الحنفي في اسقاط الكفارة في قتل العمدة بقوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) فدل على انه اذا قتله عمدا لم يجب فيقول الشافعي انما خص الخطا بالذكر لانه موضع اشكال حتى لا يظن ظان انه لا يجب عليه الكفارة لكونه خطأ أو خص بالذكر لانه الغالب انه لا يقع الا على هذه الصفة مثل ان يقول الحنفي في المنع من التيمم في الحضر لقوله تعالى: (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا) فدل على انه اذا لم يكن في السفر لم يتيمم

ص 89

فيقول الشافعي انما خص السفر بالذكر لان الغالب ان الماء لا يعدم الا في السفر فاحمله على ذلك بدليل كذا وكذا  
والجواب ان يتكلم على الدليل بما يسقط ليسلم له الدليل  
ص 90

### باب الكلام على معنى الخطاب وهو القياس

والكلام عليه من وجوه

احدها من جهة الرد وذلك من وجهين

الاول من جهة نفاة القياس في جميع الاحكام

والجواب ان يقال هذا اصل من اصول الدين فان لم يسلم دللت عليه  
والثاني من جهة مثبتتي القياس وهم اصحاب ابي حنيفة فانهم يمنعون  
القياس في مواضع منها في اثبات الاسامي واللغات ومنها في اثبات  
الابدال ومنها في اثبات المقدرات ومنها في ايجاب الحدود ومنها في  
ايجاب الكفارات ومنها في اثبات الزيادة في القران ومنها في اثبات  
الجمل

فاما في اثبات اللغات

فمثل ان يستدل الشافعي في ان السراح صريح في الطلاق بالقياس على  
لفظ الطلاق

ص 91

او يستدل في ان نبيذ التمر سمي خمرا بالقياس على عصير العنب فيقول  
الحنفي هذا اثبات اللغة بالقياس وذلك لا يجوز  
والجواب ان عندنا يجوز ذلك فان لم تسلم دللت عليه  
واما في اثبات الابدال فمثل ان يثبت الشافعي لهدي المحصر بدلا قياسا  
على سائر الهدايا

فيقول الحنفي الابدال لا يجوز اثباتها بالقياس

والجواب ان يقال عندنا يجوز ذلك فان لم تسلم دللنا عليه ثم يناقضهم  
بالمواضع التي اثبتوا البديل فيها بالقياس  
واما في إثبات المقدرات

فهو مثل ان يقول الشافعي في حد البلوغ السنة السابعة عشر شبهة  
يحكم فيها ببلوغ الجارية يحكم ببلوغ الغلام كالثامنة عشرة

ص 92

قياسا على المجامع  
او يستدل في ايجاب الحد على الردء في قاطع الطريق قياسا على الردء  
في الغنيمة وما اشبه ذلك من الاحكام التي لا يجوز اثباتها بالقياس  
فيقول الشافعي القياس عندك في هذه الاحكام باطل ولا يجوز ان يحتج به  
وتكلف بعضهم الجواب عنه بان عندنا انما لا يجوز اثبات اصل الحد  
والكفارة في باب لم يثبت ذلك فيه فاما في باب وجبت فيه الكفارة  
بالاجماع واختلفت في موضعها فيجوز  
وها هنا الكفارة في الصوم قد وجبت بالاجماع والحد قد وجب في المحاربة  
وانما اختلفنا في موضعها فاثبتنا في موضعها بالقياس  
**والاعتراض الثالث منع الحكم في الاصل**  
**والجواب عنه من ثلاثة اوجه**  
**احدها** ان يبين موضعها مسلما  
وذلك مثل ان يقيس الشافعي في ايجاب الترتيب في الوضوء على الصلاة  
فيقول الحنفي لا اسلم الاصل فإن الترتيب لا يجب في الصلاة فانه لو ترك  
اربعة سجدة في اربع ركعات فاتي بهن في اخر صلاته اجزاه من غير  
ترتيب

ص 93

فيقول الشافعي لا خلاف انه اذا قدم السجود على الركوع ان ذلك لا يجوز  
وهذا يكفيني  
**والثاني** ان يفسر الحكم بتفسير مسلم  
وذلك مثل ان يقول الحنفي ان الاجارة تبطل بالموت لانه عقد على  
المنفعة فبطل بموت المعقود له كالنكاح  
ويقول الشافعي لا اسلم الاصل فان النكاح لا يبطل بالموت وانما ينتهي  
بالموت كما تنتهي الاجارة بانقضاء المدة  
فيفسر الحنفي الحكم بانه يريد انه لا يبقى بعد الموت وهذا مسلم  
**والثالث** ان يدل عليه وذلك مثل ان يقول الشافعي في غسل الاناء من  
ولوغ الخنزير سبعا انه حيوان نجس في حال حياته فوجب غسل الاناء من  
ولوغ سبعا كالكلب

فيقول الحنفي لا اسلم الاصل  
فيقول الشافعي يدل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: " **طهور**  
**اناء احدكم اذا ولغ الكلب فيه ان يغسل سبعا احداهن بالتراب** " فاذا ثبت  
الاصل بالخبر صح قياس الخنزير عليه  
والحق اصحاب ابي حنيفة منع الاصل من جهة القياس وذلك مثل ان يقيس  
الشافعي الحج على الصوم في انه لا يفسد بالاجماع ناسيا  
ص 94

فيقول المخالف هذا اثبات تقدير بالقياس والتقدير لا يعرف بالقياس وانما  
يعرف بالتوقيف  
**والجواب** ان يقول عندنا يجوز وان لم يسلم دللت عليه ولانهم ناقضوا  
فقدروا الخرق في الخف بثلاثة اصابع بالقياس على المسح وقدروا العدد  
في الجمعة باربعة بالقياس  
واما في اثبات الحدود  
فهو مثل قياس الشافعي اللواط على الزنا في ايجاب الحد  
فيقول المخالف اثبات الحدود لا يجوز بالقياس  
**والجواب** ان يقال يجوز ذلك عندنا فإن لم يسلم دللنا عليه ولانهم ناقضوا  
فاوجبوا الحد على الردء في قطاع الطريق بالقياس على الردء في الغنيمة  
واما في اثبات الكفارات  
فهو كقياسنا قتل العمد على الخطأ في ايجاب الكفارة  
فيقول المخالف ايجاب الكفارة بالقياس لا يجوز  
**فالجواب** أن يقال عندنا يجوز ذلك فان لم يسلم دللنا عليه ولانهم ناقضوا  
فاوجبوا الكفارة على المفطر بالاكل قياسا على المفطر في رمضان  
ص 95

بالجماع  
واما في اثبات الزيادة في نص القران  
فمثل قياسنا في ايجاب النية في الوضوء  
فقالوا هذا اثبات زيادة في نص القران وذلك نسخ للقران ولا يجوز  
بالقياس

والجواب أن عندنا ليس ذلك بنسخ ويجوز بالقياس فان لم يسلموا دللنا عليه ولانهم ناقضوا في ذلك فان الله تعالى قال : ( **ولذي القربى** ) فزادوا فيه اذا كانوا فقراء بدليل القياس واما في اثبات الجمل فهو مثل قياسنا في اجارة المساقاة على المضاربة فيقول المخالف هذا اثبات جملة لا اصل لها بالقياس وهذا لا يجوز كما لا يجوز اثبات صلاة سادسة بالقياس **والجواب** ان عندنا يجوز ذلك كما يجوز اثبات التفصيل فإن لم يسلم دللنا عليه

**والاعتراض الثاني ان يقول انت لا تقول بالقياس في هذا الحكم** وذلك مثل ان يستدل الحنفي بالقياس في ايجاب الكفارة على الاكل ص 96

فيقول الحنفي الاصل غير مسلم من جهة القياس فان القياس ان يفسد الصوم باجماع ناسيا وانما لم يفسد استحسانا للخبر والقياس على موضع الاستحسان لا يجوز

**والجواب عنه من وجهين**

**احدهما** ان يقال اذا ثبت بالخبر انه لا يفسد صار ذلك اصلا وكان القياس عليه اولى من القياس على غيره

**ولان** الخبر انما ورد في الاكل ناسيا لا في الجماع ثم قاسوا عليه الجماع فدل على جواز القياس على ما استحسنا بالخبر

**والاعتراض الرابع منع الوصف في الاصل او في الفرع او فيهما**

وقد يكون ذلك على اصل المعلل مثل ان يقول الحنفي في المنع من اضافة الطلاق الى الشعر انه معنى يتعلق صحته بالقول فلم يصح تعليقه على الشعر كالبيع

فيقول الشافعي عندك الطلاق لا يتعلق صحته بالقول فإنه يصح بالكتابة وكذلك البيع يصح عندك بالكتابة فلا يصح الوصف على اصلك

**والجواب** عنه ان يفسر بما يسلم وهو ان يقول اريد به انه يصح بالقول ولا خلاف انه يصح بالقول

واما على اصل السائل فمثل ان يقول الشافعي في ايجاب الترتيب في  
الطهارة انه عبادة يبطلها النوم فوجب فيها الترتيب كالصلاة  
ص 97

فيقول المخالف لا اسلم ان الوضوء عبادة  
والجواب عنه من ثلاثة اوجه

احدها ان يبين موضعا يسلمه مثل ان يقول اعلى التيمم ولا خلاف ان ذلك  
عبادة

والثاني ان يفسر بما يسلم له وهو ان يقول اريد به أنه طاعة لله تعالى  
فهو مسلم

والثالث ان يدل عليه لما روي ان النبي عليه السلام قال: "الوضوء شطر  
الايمان" فدل على انه عبادة

والاعتراض الخامس المطالبة بتصحيح العلة

والجواب ان يدل عليه والطريق في تصحيحها سياق الالفاظ والاستنباط  
فاما الالفاظ فدلالتها من وجهين النص والظاهر  
فالنص مثل ان يقول الشافعي في بيع الرطب بالتمر انهما مطعومان اتفقا  
في الجنس واختلفا في حال الادخار فاشبه الحنطة  
ص 98

بالدقيق فيدل عليه بما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم سأل عن بيع  
الرطب بالتمر فقال: " اينقص الرطب اذا يبس " ف قيل نعم فقال: " فلا اذن  
" ومعناه من اجله  
واما الظاهر

فقد يكون نطقا كقولنا في بيع البر انه مطعوم الجنس والدليل عليه ان  
النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام الا مثلا بمثل وذكر الصفة  
في الحكم تعليل فدل على ان الطعم علة

وقد يكون سببا ينقل مع الحكم مثل ان يقول الشافعي ان الثيب لا تجبر  
على النكاح لانها حية سليمة موطوءة في القبل فلا تجبر على النكاح  
كالبالغة

فيطالب بالدلالة على صحة العلة فيقول الدليل عليه ما روي ان خنساء  
زوجها ابوها وهي ثيب فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فدل على



ص 99

ان للوطنيء تأثيرا في نفي الاجبار  
واما الاستنباط فضربان التاثير وشهادة الاصول  
فالتاثير هو ان يقول في النبيذ انه حرام لانه شراب فيه شدة مطربة فكان  
حراما كالخمر  
فيقول الحنفي ما الدليل على صحة هذه العلة  
فيقول الدليل عليه التاثير وهو وجود الحكم لوجود العلة وعدمه لعدمها الا  
تري ان العصير قبل حدوث الشدة مجمع على تحليله ثم حدثت الشدة ولم  
يحدث غيرها واجمعوا على تحريمه ثم زالت الشدة ولم يزل غيرها  
واجمعوا على تحليله ولو قدرنا عود الشدة لقدرنا عود التحريم كما قال  
الله تعالى ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه فدل على انه هو العلة  
وشهادة الاصول مثل ان يقول الشافعي في القيء انه لا يبطل الوضوء لان  
ما لا ينقض قليلة الوضوء لم ينقض كثيره الوضوء كالدمع والعرق

ص 100

فيقال له ما الدليل على صحة هذه العلة  
فيقول شهادة الاصول وذلك ان الاصول متفقة على التسوية بين القليل  
والكثير فيما ينقض وفيما لا ينقض الا ترى ان البول والغائط والنوم لما  
نقض استوى قليلة وكثيره وما لا ينقض كالدمع والعرق والكلام يستوي فيه  
القليل والكثير فدل على ما قلناه  
**والاعتراض السادس عدم التاثير** وهو وجود الحكم مع عدم العلة وذلك  
ضربان

احدهما عدم التاثير في وصف اذا اسقط من العلة تنتقض العلة  
والثاني عدم التاثير في وصف اذا اسقط من العلة لم تنتقض العلة

**فاما الاول فالجواب عنه من وجوه**

**احدها** ان يقول التاثير انما يطلب في قياس العلة وهذا قياس دلالة وذلك  
مثل ان يقول الشافعي في النية في الوضوء انه طهارة عن حدث  
فافتقرت الى النية كالتميم  
فيقول الحنفي لا تاثير للطهارة فان ما ليس بطهارة ايضا يفتقر الى النية  
وهو الصوم والصلاة

فيقول هذا ليس بقياس علة وانما هو قياس دلالة والتأثير انما يلزم قياس العلة لان المعلل يدعى ان الحكم ثبت لهذه العلة ولا يعلم ثبوت الحكم بالعلة الا بالتأثير فأما في قياس الدلالة فلا يلزم ولا يعلم ثبوت الحكم بالعلة

ص 101

الا بالتأثير فأما في قياس الدلالة فلا يلزم لانه لم يدع ان الحكم ثبت بهذه العلة وانما ادعى ان ذلك دليل على الحكم ولهذا لزم التأثير في العلة العقلية ولم يلزم في الادلة العقلية **والثاني** ان يقول هذه العلة منصوص عليها ولا يحتاج الى التأثير وذلك مثل ان يقول الشافعي في ردة المرأة انه كفر بعد ايمان فوجب القتل كرده الرجل

فيقول المخالف لا تأثير لقولك كفر بعد ايمان فان كفر رجل لو كان قبل الإيمان اوجب القتل

فيقول الكفر بعد الايمان منصوص عليه بقوله صلى الله عليه وسلم **"لا يحل دم امريء مسلم الا بأحدى ثلاث كفر بعد ايمان"** والتأثير انما يتوصل به الى معرفة علة الشرع بالاستنباط فاذا نص عليه صاحب الشرع ثبت كونه علة واستغني عن تعرف ذلك بالاستنباط

**والثالث** ان يبين تأثيرها في موضع من المواضع وذلك مثل ان يقول الشافعي في لبن الميتة انه نجس لانه مائع غير الماء لاقى نجاسة فنجس كما لو وقع في اللبن نجاسة فيقول الحنفي لا تأثير لقولك غير الماء لان الماء ايضا ينجس بملاقاة النجاسة وهو ما دون القلتين

ص 102

فيقول تأثيره في القلتين و التأثير يكفي في موضع واحد فإنه لو اعتبر في جميع المواضع صار عكسا وليس من شرط العلة العكس **واما عدم التأثير فيما لا تنتقض العلة باسقاطه فالجواب عنه من وجوه احدها** ان يقول هذه الزيادة ذكرتها للتأكيد وذلك مثل ان يقول الشافعي في المتولد بين الطباء والغنم انه لا زكاة فيه لانه متولد من اصلين لا زكاة في احدها بحال فلم تجب فيه الزكاة كما لو كانت الامهات من الطباء

فيقول المخالف لا تأثير لقولك بحال فإنك لو اقتصرت على قولك لا زكاة في احدهما لم ينتقض بشيء فقولك بحال حشو في العلة لا يحتاج اليه فيقول الشافعي ذكرته للتأكيد وتأكيد الالفاظ لغة العرب ولا يعد حشوا بهذا قال الله تعالى: ( فسجد الملائكة كلهم أجمعون ) فأكد ثم أكد ولم يعد ذلك لغوا

**والجواب الثاني** ان يقول هذه الزيادة ذكرتها لتأكيد الحكم وذلك مثل ان يقول الشافعي في القذف انه يتعلق به رد الشهادة لانها كبيرة توجب الحد فتعلق بها رد الشهادة كالزنا

فيقول المخالف قولك توجب الحد حشو في العلة لا يحتاج اليه **والجواب** ان يقول تعلق الحد بها فدل على تاكدها وتأكد العلة يوجب تأكيد الحكم وما يوجب تأكيد الحكم لا يعد لغوا  
ص 103

**والجواب الثالث** ان يقول هذه الزيادة ذكرتها للبيان وذلك مثل ان يقول الشافعي في التحري في الاواني انه جنس يدخله التحري اذا كان عدد المباح اكثر فدخله التحري وان لم يكن عدد المباح اكثر كالثياب فيقول المخالف لا تاثير لقولك اذا كان عدد المباح اكثر فانك لو قلت جنس يدخله التحري لكفى فقولك اذا كان عدد المباح اكثر حشو لا تحتاج اليه فهو كما لو قال مطعوم مقتات جنس فيقول الشافعي هذا بيان لما تقتضيه العلة وذلك انك لو قلت جنس يدخله التحري لكان معناه اذا كان عدد المباح اكثر وبيان ما يقتضيه الكلام لا يعد حشوا ويخالف ذكر القوت مع الطعم لان ذلك ليس ببيان لمعنى العلة الا ترى ان ذكر القوت يخرج من العلة ما ليس بقوت وهذا بيان لمعنى العلة الا ترى انه لا يخرج به من العلة شيء فوزانه ان يضيف الى الطعم ما هو بيان لمعناه بان يقول مطعوم للآدميين في جنس فيجوز حين كان ذلك معنى المطعوم

**والجواب الرابع** ان يقول هذه الزيادة لتقريب الفرع من الاصل وذلك مثل ان يقول الشافعي في جلد الكلب لا يطهر بالدباغ لان ما يعد للدباغ حاله يحكم فيها لطهارة جلد الشاة فوجب ان يحكم بنجاسة جلد الكلب كحال الحياة

فيقول الحنفي لا تاثير لقولك يحكم فيها بطهارة جلد الشاة فانك لو قلت  
حاله يحكم فيها بنجاسة جلد الكلب كض الزيادة عليه حشو  
ص 104

فيقول الشافعي هذه الزيادة ذكرتها لتقريب الفرع من الاصل واما بعد  
الدباغ يجري مجرى حال الحياة بدليل انهما يستويان في ايجاب الطهارة  
فاذا لم يؤثر الحياة في طهارة جلد الكلب دل على ان الدباغ مثله وتقريب  
الفرع من الاصل يزيد في الظن فلا يعد حشوا  
**والاعتراض السابع النقص** و هو وجود العلة و لا حكم على قول من لا يرى  
تخصيص العلة

**فالجواب عنه من وجوه**

**احدها** ان لا يسلم مسألة النقص وذلك مثل ان يقول الشافعي في تحالف  
المتبايعين عند هلاك السلعة انه فسخ بيع يصح مع رد العين فصح مع رد  
القيمة كما لو اشترى ثوبا بعبد وتقابضا ثم هلك العبد ووجد مشتري الثوب  
بالثوب عيبا

فيقول الحنفي هذا يبطل بالاقالة

فيقول الشافعي لا اسلم الاقالة فانها تجوز مع هلاك السلعة  
**والثاني** ان لا يسلم وجود العلة وذلك مثل ان يقول الحنفي في المضمضة  
انها تجب في الغسل لانه عضو يجب غسله من النجاسة فوجب غسله من  
الجنابة كسائر الاعضاء

ص 105

فيقول الشافعي هذا يبطل بالعين

فيقول المخالف العين لا يجب غسلها من النجاسة فلا يلزم النقص  
**والثالث** ان يدفع النقص بمعنى اللفظ وذلك شيان مقتضى اللفظ وتفسير  
اللفظ

فاما مقتضى اللفظ فهو مثل ان يقول الشافعي في مهر المستكرهة على  
الزنا ظلمها بإتلاف ما يتقوم فلزم الضمان كما لو اتلف عليها مالها  
فيقول الحنفي هذا يبطل بالحربي اذا وطئها

فيقول قولنا ظلمها يرجع الى هذه المستكرهة الذي هو من اهل الضمان اذ  
لا يجوز ان يخلو قولنا ظلمها من فاعل معين وليس الا هذه المستكرهة

الذي هو من اهل الضمان فصار كانا قلنا هذا الذي هو من اهل الضمان  
ظلمها

ومثل ان يقول الشافعي في ضمان المنافع بالغضب ان ما ضمن  
بالمسمى في العقد الصحيح جاز ان يضمن الاتلاف بالعدوان المحض  
كالاعيان

فقال هذا يبطل بالحربي فانه يضمن المنافع بالمسمى في العقد الصحيح  
ولا يضمن بالاتلاف

فيقول الشافعي هذا لا يلزم لانا لم نقل ان من ضمن بالمسمى ضمن  
بالاتلاف وانما قلنا ما ضمن بالمسمى ضمن بالاتلاف وتلك المنافع يجوز ان  
ص 106

تضمن بالاتلاف وهو اذا اتلفها مسلم او ذمي فلا يلزم النقد  
واما التفسير فهو ان يحتمل اللفظ امرين احتمالا واحدا فيفسر باحدهما  
ليدفع النقد وذلك

والحق اصحاب ابي حنيفة بذلك اجوبة اخر

احدها التسوية بين الاصل والفرع في مسالة النقص وذلك مثل ان يقول  
في ايجاب الاحداد على المبتوتة بانها معتدة بائن فلزمها الاحداد كالمتوفى  
عنها زوجها

فيقال له هذا ينتقض بالذمية  
فقال يستوي فيه الاصل والفرع فإن الذمية لو كانت متوفيا عنها زوجها لم  
يجب عليها ايضا الاحداد

وهذا ليس بجواب عندنا لانا نقضنا بالذمية المبتوتة فقالوا وينتقض بالذمية  
المتوفى عنها زوجها فيصير النقص نقضين  
والثاني ان قالوا هذا موضع استحسان مثل ان يقول الحنفي

ص 107

في الكلام في الصلاة ناسيا ان ما ابطل العبادة عمدت ابطالها سهوة  
كالحدث

فقلنا ينتقض بالاكل في الصوم  
فقالوا هذا استحسان

**والجواب** ان هذا تأكيد للنقض لان معناه ان النص دل على انتقاضه فيكون  
اكذ للنقض

**والثالث** ان قالوا ان عندنا تخصيص العلة جائز  
وهذا ليس بشيء لانهم دخلوا معنا على مراعاة الطرد والاحتراز من  
النقض ولهذا احترزوا من سائر النقوض ولم يرجعوا فيها الى جواز  
التخصيص

**والاعتراض الثامن الكسر** وهو وجود معنى العلة ولا حكم  
**والجواب** عنه ان يبين ان ما اورده ليس في معنى العلة وذلك مثل ان  
يقول الشافعي في بيع ما لم يره المشتري انه مبيع مجهول الصفة  
ص 108

عند العاقد حال العقد فلم يصح بيعه كما لو قال بعتك ثوبا  
فيقول المخالف هذا ينكسر به اذا تزوج امرأة لم يرها فانها مجهولة عند  
العاقد حال العقد ثم يصح  
فيقول الشافعي ليس النكاح كالبيع في هذا الحكم لان للجهالة من التأثير  
في باب البيع ما ليس لها في النكاح ولهذا لو تزوج امرأة لم يرها ثم رها  
ثبت له الخيار فجاز ان يكون عدم الرؤية في النكاح لا يمنع الصحة وفي  
البيع يمنع

**والاعتراض التاسع القول بموجب العلة** وذلك ضربان  
احدهما في علة دل بها على ابطال سبب الحكم

**فاما الاول فالجواب عنه من ثلاثة اوجه**

**احدها** ان يقول هذا رجوع عن السؤال وذلك مثل ان يقول الشافعي في  
الاجارة انها لا تبطل بالموت لانه معنى يزيل التكليف ولا تبطل الاجارة مع  
سلامة المعقود عليه كالمجنون

فيقول الحنفي ان اقول بموجبه فان عندي لا تبطل بالموت وانما تبطل  
بانقال الملك ولهذا لو اجر دار غيره بوكالة او وصية ثم مات لم تبطل  
فيقول هذا رجوع عن السؤال فانك سالتني عن الاجارة هل تبطل  
ص 109

بالموت ثم طالبتني بالدليل على ذلك ولا يقبل برجوعك

**والجواب الثاني** ان يقول ان تعليلي يقتضي انه لا يبطل به ولا يكون سببا فيه وعندك وان لم تبطل بالموت الا انه سبب فيه لان بالموت انتقل الملك ويبطل العقد

**والجواب الثالث** ان يجعل ذلك دليلا على امرين وذلك مثل ان يقول فيمن نسي الماء في رحله وصلى بالتيمم انه يجب عليه الاعادة لانها طهارة ولا يسقط فرضها بالنسيان دليه ازالة النجاسة فيقول الحنفي عندي لا يسقط بالنسيان وانما سقط بالنسيان والسفر فيقول الشافعي يجمع بين الامرين فيقول ولا يسقط بالنسيان والسفر اصله ما ذكرناه

**واما الضرب الثاني فهو ما دل به على نفس الحكم**

فالجواب عن القول بموجبه ان يبين ان عمومه او ظاهره او تفسيره يمنع من القول بموجبه

فاما العموم فمثل ان يقول الشافعي ان القيام في السفينة واجب لانه فرض فيه غير السفينة فوجب في السفينة كسائر الفروض فيقول المخالف انا اقول بموجبه فان القيام يجب في السفينة وهو اذا كانت واقفة

ص 110

فاما العموم فيقول الشافعي قولنا فوجب في السفينة عام في جميع الاحوال في حال قيام السفينة وفي حال السير  
واما الظاهر فهو مثل ان يقول الشافعي رحمه الله في زكاة الحلبي انه ما يجب فيه الزكاة بالحوال والنصاب فوجب ان يتنوع نوعين نوع يجب فيه الزكاة ونوع لا يجب فيه الزكاة كالماشية  
فيقول المخالف انا اقول بموجبه فان عندي يتنوع نوعين نوع يجب فيه الزكاة وهو من كان في البالغ ونوع لا يجب فيه الزكاة وهو ما كان للصبي  
فيقول ظاهر التعليل يقتضي ان يتنوع في نفسه وفيما ذكرتم لم يتنوع المال وانما يتنوع المالك فمالك يجب عليه ومالك لا يجب عليه  
واما التفسير فهو مثل ان يقول الحنفي في الخيل انه يجب فيها الزكاة لانها بهيمة يجوز المسابقة عليها فجاز ان يتعلق بها الزكاة كالابل

فيقول الشافعي رحمه الله انا اقول بموجبه فان عندي يجوز ان يتعلق بها  
الزكاة وهي زكاة التجارة  
فيقول الحنفي معنى قولنا جاز ان يتعلق بها الزكاة التي وقع السؤال عنها  
لان الالف واللام للتعريف والزكاة المعروفة في الخيل هي التي وقع  
ص 111

السؤال عنها وهي زكاة السوم  
**والاعتراض العاشر ان لا يوجب العلة احكامها** وذلك ان يوجب العلة حكمين  
فيعلق عليها احدهما دون الاخر  
وذلك مثل ان يقول الحنفي ان صوم رمضان لا يفتقر الى تعيين النية لانه  
مستحق العين فهو كرد الوديعة  
فيقول الشافعي استحقاق العين كما يجب اسقاط التعبد يوجب اسقاط  
النية فلو اسقط التعيين لاسقط النية كما قال زفر وكما قلنا في الوديعة  
**والجواب** ان يبين اختلاف الحكمين وذلك ان يقول النية تراد لتحصيل  
القربة والزمان يحتمل القربة وغير القربة فافتقر الى النية لتحصيل القربة  
والتعيين يراد للتمييز بين اصناف القرب والزمان لا يحتمل اصناف القرب  
ولهذا المعنى افتقر طواف الزيارة الى النية لتحصيل القربة ثم لا يفتقر  
الى التعيين لانه يحتمل الوقت اصناف القرب  
**والاعتراض الحادي عشر فساد الوضع** وهو ان يعلق على العلة ضد ما  
يقتضيه ويعرف ذلك من وجهين  
احدهما من جهة الاصول

ص 112

والثاني من جهة الرسول  
فأما ما عرف من جهة الرسول فهو مثل ان يقول الحنفي في تنجيس سور  
السباع انه سبع ذو ناب فكان سورته نجسا كالخنزير  
فيقول الشافعي رحمه الله كونه سبعا جعل في الشرع علة للطهارة  
والدليل عليه ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم دعي الى دار قوم  
فاجاب ودعي الى دار قوم فلم يجب فقيل له صلى الله عليه وسلم دعاك  
فلان فاجبت ودعاك فلان فلم تجب فقال: " **ان في دار فلان كلبا** " فقيل



وفي دار فلان هرة فقال: "الهرة سبع" فجعل كون الهرة سبعا علة  
للطهارة فلا يجوز ان يجعل علة للنجاسة  
**والجواب** ان يتكلم على الخنزير بم يسقطه ليسلم له العلة  
واما ما عرف من جهة الاصول فهو مثل ان يقول الحنفي في قتل العمدة  
انه معنى يوجب القتل فلا يوجب الكفارة كالردة  
فيقال له علقت على العلة ضد المقتضي بان كونه موجبا للقتل بسبب  
التغليظ فلا يجوز ان يجعل سببا لاسقاط الكفارة  
**والجواب** ان يبين انه لا يقتضي الا ما علق عليه لانه اذا تغلظ بوجوب القتل  
وجب ان يستغني عن تغليظ اخر

ص 113

واجاب بعضهم عنه بأن هذا يبطل بالاصل وهو الردة فإنها اوجبت القتل ثم  
لم توجب الكفارة  
وهذا ليس بتصحيح لأن السائل لم يقل إن وجوب القتل علة لايجاب  
الكفارة وانما قال سبب والايجاب وسبب الايجاب لا يصلح ان يعلق عليه  
الاسقاط وان كان لا يتعلق به الايجاب كالشاهد الواحد علم للايجاب فلا  
يحتج به للاسقاط وان كان لا يتعلق عليه الايجاب وكذلك ههنا مثله  
**والاعتراض الثاني عشر فساد الاعتبار** وذلك من وجهين

من جهة النص

ومن جهة الاصول

فما يعرف بالنص هو ان يعتبر حكما بحكم وقد ورد النص بالتفرقة بينهما  
كاعتبار اصحاب ابي حنيفة تخليل الخمر بالدباغ  
فيقول الشافعي النص فرق بينهما لإن النبي صلى الله عليه وسلم ندب  
الى الدباغ في شاة مولاة ميمونة ونهى عن التخليل فلا يجوز اعتبار  
احدهما بالآخر

**والجواب** ان يبين صحة اعتباره وان الشرع ورد باعتباره في الآخر فإنه  
عليه السلام قال يحل الدباغ الجلد كما يحل الخمر بالخل ويتكلم على خبر  
التخليل بما يسقطه ليسلم له الاعتبار

ص 114

والحق اصحاب ابي حنيفة رحمهم الله بهذا حمل المطلق على المقيد  
حيث قسنا كفارة الظهر على كفارة القتل في اعتبار الايمان فقالوا  
القران فرق بينهما فلا يجوز اعتبارا احدهما بالآخر  
وهذا غير صحيح لان النص لم يفرق بينهما في اعتبار الايمان بل اوجب  
الايمان في احدهما وامسك عنه في الاخر وقياس المسكوت عنه على  
المنطوق جائز

واما ما يعرف بالأصول فمن وجوه

احدها ان يعتبر حكما بحكم واحدهما مبني على التوسعة والاخر على  
التضييق كاعتبار الكفارة في رمضان بالقضاء والقطع بالاغرم  
فيقال هذا اعتبار باطل لان احدهما مبناه على التضييق والاخر على  
التوسعة فلا يعتبر احدهما بالآخر

او يعتبر الابتداء بالاستدامة كاعتبار ابتداء النكاح باستدامة في الاحرام  
فيقال الاستدامة اقوى والابتداء اضعف فلا يعتبر احدهما بالآخر  
او يعتبر الرق بالعتق او العتق بالبيع ومبني احدهما على الضعف ومبني  
الاخر على القوة فلا يجوز اعتبار احدهما بالآخر

والجواب ان يبين انهما في الموضوع الذي علل سواء

والثاني ان يعتبر فرعا باصل وهما مختلفان في نظائر الحكم كاعتبار  
الصغير بالكبير في ايجاب الزكاة وهما مختلفان في الصلاة والصوم والحج  
ص 115

وكاعتبار المرأة بالرجل في القتل بالردة وهما مختلفان في القتل بالكفر  
الاصلي وما اشبه ذلك

والجواب ان يبين ان ما ذكر انه نظير الحكم ليس بنظير العلة وانما نظير  
الحكم غيره وهما يتفقان فيه

واضاف اصحاب ابي حنيفة رحمهم الله الى ذلك وجوهاً آخر  
فقالوا لا يجوز اعتبار المتقدم بالمتاخر كاعتبار الشافعي الوضوء بالتيمم  
في ايجاب النية لان الوضوء شرع قبل التيمم ووجهت فيه النية قبل ان  
يشرع التيمم ولا يجوز ان يجعل وجوب النية في التيمم علة لوجوبها في  
الوضوء لانه يؤدي الى ان يتاخر العلة عن الحكم والاصل عن الفرع وهذا لا  
يجوز

**والجواب** انا لم نجعل التيمم علة لوجوب النية في الوضوء وانما جعلناه دليلا فقلنا لما اوجب الله تعالى التيمم بعد الوضوء واوجب فيه النية دلنا ذلك على انه لما اوجب الوضوء اوجبه مع النية لان ذلك بدل عنه والبدل لا يخالف المبدل في النية في الاصول والدليل يجوز ان يتأخر عن المدلول ولهذا استدللنا بالافعال المحدثه على القديم سبحانه واستدلنا بالمعجزة المتأخرة على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم وان كان ثبوته ثابتا من قبل فكذلك ههنا وقالوا ايضا لا يجوز ان يستدل بنفي الطلاق في النكاح كان في الاصل لم يصح منه لانه غير مكلف فهذا غير مالك ولا فرق في الاصول بين غير المكلف وبين غير المالك فالدليل عليه وجهان  
ص 116

احدهما ان في البيع من لا يملك كمن ليس بمكلف في انه لا ينفذ بيعه والثاني ان يبين ان هذا جعل في الحكم كالمجنون الا ترى انهما في الطلاق المباشر يستويان فدل على انهما سيام وان كان علة الاصل مختلفا في المثل مثل ان يقيس الشافعي في الربا في الفاكهة على البر فقال الحنفي المعنى في البر انه مكيل جنس وهذا ليس بمكيل ولا موزون فالذي ينبغي ان يصرف العناية اليه ان يتكلم على علة الاصل بان يقول لا يجوز ان يكون الكيل علة لان الكيل متخلص به من الربا فلا يجوز ان يجعل علما يقتضي تحريم الربا ولان الكيل الحكم بوجوده ولا قيمة بعدمه ولان التعليل بالكيل يعود على اصله بالإبطال وما اشبه ذلك  
**واما الفرق بقياس الدلالة فضربان**

**احدهما** ان يفرق بحكم من احكام الشرع مثل ان يقول الحنفي في سجود التلاوة انه سجود يجوز فعله في الصلاة فكان واجبا كسجود الصلب فيقول الشافعي المعنى في سجود الصلب انه لا يجوز فعله على الراحلة من غير عذر وليس كذلك سجود التلاوة فانه يجوز فعله على الراحلة من  
ص 117

غير عذر كسجود النفل

والجواب عنه ان يتكلم على علة الاصل وعلة الفرع بكل ما يتكلم على التعليل والذي يختص به ان يبين علة جواز فعله على الراحلة وهو ان يقول انما جاز فعله على الراحلة لانه وجد سببه وهو على الراحلة وسجود الصلب لم يوجد سببه على الراحلة فلذلك لم يجز فعله على الراحلة **والثاني** ان يفرق بنظير من نظائر الحكم وهو مثل ان يقول الشافعي رحمه الله في الزكاة في مال الصبي انه حر مسلم فاشبهه البالغ فيقول الحنفي البالغ يتعلق الحج بماله فتعلقت الزكاة بماله وهذا لا يتعلق الحج بماله فلم يتعلق الزكاة بماله والجواب ان يتكلم على العلتين بكل ما يتكلم على العلل والذي يعني به ان يبين ان الزكاة ليست بنظير الحج

واما الفرق بقياس الشبه فهو مثل ان يقول الشافعي في نفقة ما عدا الوالد والولد انها لا تجب لان كل قرابة لا يجب بها النفقة مع اختلاف الدين فلا يجب بها النفقة مع اتفاق الدين كقرابة ابن العم فيقول المخالف المعنى في الاصل ان تلك القرابة لا يتعلق بها تحريم المناكحة وهذه القرابة يتعلق بها تحريم المناكحة فهي كقرابة الوالدين **والجواب** ان يتكلم على العلتين بكل ما يتكلم على العلل والذي اختص ص 118

بهذا ان يقابل الفرق بجمع مثله فيقول ان كان الاصل والفرع افترقا في تحريم المناكحة الا انهما استويا في الميراث وان كان قد افترق الاصل والفرع في المناكحة ففرقت بينهما في النفقة فهنا ايضا قرابة الاب والاخ في افترقا تحريم منكوحة احدهما على الاخر ورد الشهادة واحكام كثيرة فيجب ان يفترقا في اسقاط النفقة ص 119

### باب الكلام على استصحاب الحال

وهو ضربان

**استصحاب حال العقل** في براءة الذمة **واستصحاب حال الاجماع** فيما حفظ عليه للاختلاف

فاما الاول فهو مثل ان يقول الشافعي رحمه الله فيمن قتل مسلما في دار الحرب وهو لا يعلم اسلامه انه لا يجب عليه الدية لان الاصل براءة

الذمة وفراغ الساحة وطريق اشتغالها انما يكون بالشرع ولم يجد ما يدل على الاشتغال فيبقى على الاصل والكلام عليه من وجهين  
**احدهما المعارضة بمثلها** وهو أن يقول هذا يعارضه إنا اجمعنا انه قد اشتغلت بالعقل ذمته فمن زعم انه بإخراج الكفارة تبرأ ذمته احتاج الى دليل

والجواب ان يبين ان القدر الذي دل الدليل على الاشتغال هو الكفارة وهما سوا ذلك فهو باق على البراءة  
**والثاني ان ينقله عن الاصل بدليل** وهو ان يذكر ما يدل على وجوب النية  
ص 120

**والجواب** عنه ان يتكلم عليه بما يسقطه ليبقى على الاصل  
واما استصحاب حال الاجماع فهو مثل ان يستدل الشافعي رحمه الله صلاة في التيمم انه يمضي في صلاته فانا اجمعنا على صحة احرامه فمن زعم انه يبطل برؤية الماء يحتاج الى دليل  
وهذا ضعيف لان الاجماع انما يحصل عند عدم الماء فاما مع وجود الماء فليس فيه اجماع فلا يجوز ان يستصحب حكم الاجماع في موضوع الخلاف لان ذلك لا ينقل من المعارضة مثله وهو ان يقال اجمعنا على اشتغال ذمته بفرض الوقت فمن زعم ان هذه الصلاة التي راي الماء في اثناءها تبريء ذمته يحتاج الى دليل

ص 121

### باب ترجيح الظواهر

وذلك يقع في موضعين في الاسناد والمتن  
فأما في الاسناد فيختص به اخبار الاحاد وذلك من وجوه  
**احدها** ان يكون احد الراويين كبيرا والآخر صغيرا فتقدم رواية الكبير لانه اضبط

**والثاني** ان يكون احدهما اعلم فتقدم روايته لانه اعلم بما يروي  
**والثالث** ان يكون احدهما اقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيتقدم عليه لانه اوعى

**والرابع** ان يكون احدهما مباشرا للقصة والقصة تتعلق به فيقدم لانه اعرف

**والخامس** ان يكون احدهما اكثر رواية فيكون اولى لان الشيء بين الجماعة احفظ منه بين العدد اليسير ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين ابعد  
ص 122

فمن اصحابنا من قال لا يرجح كالشهادة والاول الاصح  
**والسادس** ان يكون احدهما اكثر صحة فيقدم لانه اعرف بما دام من السنن

**والسابع** ان يكون احدهما احسن سياقاً للحديث فيقدم بحسن عنايته  
**والثامن** ان يكون احدهما متاخراً فيقدم لانه يروي اخر الروايتين  
**والتاسع** ان يكون احدهما لم يضرب لفظه والاخر اضرب فمن لم يضرب يقدم لانه اضبط

**والعاشر** ان يكون احدهما اورع او اثبت احتياطاً في الحديث فيقدم لانه اوثق

**والحادي عشر** ان يكون احدهما من رواة اهل الحرمين فيقدم على رواية غيرهم لانهم اعرف بما دام من السنن قال زيد بن ثابت اذا وجدتم اهل المدينة على شيء فهو سنة

**والثاني عشر** ان يكون احدهما لم تختلف عنه الرواية والاخر اختلف عنه الرواية ففيه وجهان

من اصحابنا من قال تتعارض الروايتان  
ص 123

وتسقطان وتبقى رواية من لم تختلف عنه الرواية  
ومن اصحابنا من قال يرجح احدي الروايتين عن اختلف عنه الرواية على الرواية الاخرى بمعارضة رواية من لم تختلف عنه الرواية  
واما الترجيح في المتن فمن وجوه

**احدها** ان يكون احد الخبرين موافقا لدليل اخر من اصل او معقول اصل فيقدم لان معه ما يقربه **والثاني** ان يكون احدهما عمل به الائمة فيكون اولى لانه اخر ما جاء عنه من السنن

**والثالث** ان يكون احدهما نطقا والآخر دليلا فالنطق اولى لانه مجمع عليه  
والدليل مختلف فيه  
**والرابع** ان يكون احدهما قولا والآخر فعلا ففيه ثلاثة اوجه  
احدهما انهما سواء  
والثاني الفعل اولى  
والثالث القول اولى لان له صيغة يتعدى بلفظه  
**والخامس** ان يكون احدهما قصد به الحكم فيكون اولى مما لم يقصد به  
الحكم لانه ابلغ في المقصود  
**والسادس** ان يكون احدهما اظهر في الدلالة على الحكم فيقدم لانه اقوى  
**والسابع** ان يكون مع احدهما تفسير الراوي لان الراوي اعرف بالمراد  
ص 124

**والثامن** ان يكون احدهما ورد على غير سبب فهو اولى مما ورد على سبب  
لان ما ورد على سبب مختلف في عمومته ومالم يرد على سبب مجمع  
على عمومته  
**والتاسع** ان يكون احدهما ناقلا فهو اولى لانه يفيد حكما شرعيا  
**والعاشر** ان يكون احدهما اثباتا والآخر نفيا فالاثبات اولى لان مع المثبت  
زيادة علم

**والحادي عشر** ان يكون احد الخبرين متاخرا فيكون اولى لانه اخر الامرين  
وقد قال ابن عباس رضي الله عنه كنا نأخذ من اوامر رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بالاحداث فالاحداث  
**والثاني عشر** ان يكون احدهما احوط فهو اولى  
**والثالث عشر** ان يكون احدهما حاضرا والآخر مبيحا ففيه وجهان  
ومن اصحابنا من قال هما سواء  
ومنهم من قال الحاضر اولى لانه احوط  
ص 125

### باب ترجيح المعاني

والترجيح في المعاني من وجوه  
**احدها** ان يكون اصل احديهما منصوبا عليه فهو اولى لانه اقوى

والثاني ان يكون اصل احديهما ثبت بدليل مقطوع به فيقدم على ما ثبت  
بدليل غير مقطوع به

والثالث ان يكون لاحدهما اصول فهو اولى لانه اقوى في الظن  
والرابع ان يكون احدهما مقيسا على اصل نص على القياس عليه فهو  
اولى لانه قياس الشرع

والخامس ان يكون احدها مقيسا على جنسه فهو اولى لانه اقرب اليه  
والسادس ان يكون احدي العلتين منصوصا عليها فهي اولى لانه اقوى  
والسابع ان يكون وصف احديهما محسوسا ووصف الأخرى حكما ففيه  
وجهان

من اصحابنا من قال المحسوس اولى لانه اثبت  
ص 126

ومنهم من قال الحكم اولى لان الحكم على الحكم ادل  
والثامن ان يكون احدهما اثباتا والاخر نفيا فالاثبات اولى لانه مجمع على  
جوازه والنفي مختلف فيه

والتاسع ان يكون وصف احدهما اسما ووصف الاخر صفة فالصفة اولى  
لانه مجمع عليها والاسم مختلف في جوازه  
والعاشر ان تكون احدهما اقل اوصافا ففيه وجهان

احدهما القليلة الاوصاف اولى  
والثاني الكثيرة الاوصاف اولى لانها اقوى تشبها للفرع بالاصل  
والحادي عشر ان يكون احدهما يطرد وينعكس والاخر يطرد ولا ينعكس  
فالذي يطرد وينعكس اولى لانه مدلول على صحته بالنعكس  
والثاني عشر ان يكون احدهما يوجب احتياطا فهو اولى لانه اسلم  
ص 127

والثالث عشر ان يكون احدهما يوجب الحظر والاخرى توجب الاباحة ففيه  
وجهان كما ذكرنا في الاخبار

والرابع عشر ان يكون احدهما ناقلة والاخرى مبقية فالناقلة اولى  
والخامس عشر ان يكون احدهما تسقط الحد والاخرى توجهه او احدهما  
يسقط الجزية والاخرى توجهها ففيه وجهان  
من اصحابنا من قال هما سواء



مكتبة

لأبي إسحاق الشيرازي

المعونة في الجدل  
مشكاة الإسلامية

ومنهم من قال ما يسقط الحد ويوجب الجزية اولى  
والسادس عشر ان يكون احدهما توافق دليلا اخر من اصل او معقول  
اصل فهو اولى لانها اقوى  
والله اعلم بالصواب